

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/16
TD/B/COM.2/ISAR/7
15 April 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة



للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير
الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته السادسة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

في الفترة من ١٧ إلى ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩

المحتويات

الفصل	الفقرات
مقدمة	١
الأول - الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها	٢ - ٢٦
الثاني - البيانات الافتتاحية	٢٧ - ٣٨
الثالث - موجز الرئيس للمناقشات غير الرسمية	٣٩ - ٧٤
الرابع - البيانات الختامية	٧٥ - ٧٧
الخامس - المسائل التنظيمية	٧٨ - ٨٤

المرفقات

الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة

الثاني - الحضور

(A) GE.99-51230

مقدمة

١- عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ دورته السادسة عشرة في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١٧ إلى ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩. وعقد الفريق أثناء دورته جلستين عامتين وسبع جلسات غير رسمية.

الفصل الأول

الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها

٢- يوجه فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ الاستنتاجات والتوصيات التالية إلى الحكومات والمنظمات المختصة.

أولاً - شروط فيما يتعلق بمؤهلات المحاسبين القانونيين

٣- إن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

إذ يذكر بأن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ قد أنشئ بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٢ وبأنه الفريق الحكومي الدولي العامل الوحيد في منظومة الأمم المتحدة الذي يكرس جهوده لتحقيق التناسق الدولي بين الممارسات الوطنية للمحاسبة والإبلاغ على مستوى الشركات،

وإذ يحيط علماً بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أصدر توجيهاً إلى الفريق لاستعراض التطورات في ميدان المحاسبة والإبلاغ الدوليين،

وإذ يحيط علماً بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أصدر توجيهاً إلى الفريق لتحديد أولويات عمله بالنظر في احتياجات البلدان الأم والبلدان المضيفة، ولا سيما احتياجات البلدان النامية،

وإذ يحيط علماً بأن على الفريق، عند أداء هذه المهمة، أن يستشير الهيئات الدولية التي يعتبرها مختصة في المسائل المتصلة بوضع معايير دولية للمحاسبة والإبلاغ، وأن يستوضح آراء الأطراف المعنية،

وإذ يحيط علماً بأن المقرر المتعلق بالخدمات المهنية يمنح منظمة التجارة العالمية ولاية تطوير التخصصات المتعددة الأطراف المتصلة بالنفوذ إلى الأسواق، ومنح الأولوية لعلم المحاسبة، وضمان استناد الشروط التنظيمية المحلية إلى معايير موضوعية وشفافة مثل الكفاءة والقدرة على توفير الخدمة، ومن ثم تيسير تحرير الخدمات المحاسبية بفعالية،

وإذ يحيط علماً كذلك مع التقدير بالتعاون القائم بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبالمشاورات مع الاتحاد الدولي للمحاسبين واللجنة المعنية بالمعايير الدولية للمحاسبة، في ميدان تحقيق التناسق في معايير المحاسبة والإبلاغ،

وإذ يحيط علماً أيضاً مع التقدير بالوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد للدورة السادسة عشرة للفريق،

وإذ يؤكد من جديد الدور الجوهري الذي تؤديه المعلومات المالية الموثوق بها والشفافة والقابلة للمقارنة في الاستقرار التجاري والاستثماري والمالي، ويقر بأهمية تناسق ممارسات المحاسبة والإبلاغ،

وإذ يعترف بأن تحسين البيانات المحاسبية والمراجعة يتوقف على وجود محاسبين قانونيين مؤهلين،

وإذ يؤكد من جديد الحاجة الماسة إلى التوفيق بين الاختلافات في الشروط الوطنية للحصول على مؤهل مهني.

٤- يقترح المبدأ التوجيهي التالي على السلطات الوطنية، العامة منها والخاصة، المسؤولة عن ضمان توافر مستوى ملائم من الكفاءة لدى المحاسبين القانونيين.

ثانياً مبدأ توجيهي للنظم الوطنية فيما يتعلق بمؤهلات المحاسبين القانونيين

ألف - توصية عامة

٥- يسلم فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بأن توافر مهنة محاسبة قوية حاسم الأهمية لخير الاقتصاد الوطني وتنميته الاجتماعية والسياسية. كما يسلم بأن هذه المهنة لا يمكن أن تتطور إلا إذا استوفى المحاسبون الملتزمون لتعيين أو منصب مهني شروط الحصول على مؤهل عالٍ.

٦- والمحاسب القانوني هو الشخص العضو أو المؤهل للعضوية في هيئة محاسبين أو مراجعي حسابات مهنية معترف بها، أو الشخص المعترف به كمحاسب قانوني من قبل هيئة تنظيمية من هذا القبيل.

٧- وتشمل الشروط اللازمة للراغبين في ممارسة مهنة المحاسب القانوني ما يلي:

(أ) معلومات أساسية شاملة بصورة عامة ومعرفة نظرية تكتسب عادة من خلال منهج دراسي مقرر؛

(ب) وإتمام فترة مناسبة من الخبرة العملية؛

(ج) وإثبات الكفاءة المهنية عن طريق اجتياز امتحان بنجاح.

٨- ويقر الفريق كذلك بأن إثبات الكفاءة المهنية هو شرط مستمر.

٩- ويوصي الفريق بأن يكون المتقدمون لتعيين مهني قد أتموا مقررًا دراسيًا ملائمًا في مؤسسة تعليم عالٍ معتمدة أو ما يعادلها قبل أن يصبحوا مؤهلين. أما مسألة ما إذا كان ينبغي أن يتوافر في بلد ما برنامج واحد أو برنامجان منفصلان عن التعليم العام والتعليم المهني فيجب أن تكون متغيراً وطنياً يتوقف على القوانين واللوائح الحكومية والظروف التعليمية في البلد وعلى المعايير المهنية وغيرها من المسائل.

باء - توصية بشأن التعليم العام

١٠- يوصي الفريق باتباع توجيه الاتحاد الدولي للمحاسبين بشأن التعليم العام، وهو التوجيه الوارد في المبدأ التوجيهي التعليمي الدولي رقم ٩، "التعليم السابق للتأهيل، وتقييم شروط الكفاءة والخبرة المهنية للمحاسبين القانونيين". ويوصي هذا المبدأ التوجيهي بأن يكون المرشحون للحصول على مؤهل مهني قد أتموا دراسات واسعة القاعدة توفر لهم ما يلي:

- (أ) فهم لتيار الأفكار والأحداث في التاريخ، ولمختلف الثقافات في عالم اليوم، ومنظور دولي؛
- (ب) معرفة أساسية بسلوك الإنسان؛
- (ج) إدراك لحجم الأفكار والقضايا والقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتباينة في العالم؛
- (د) خبرة في مجال إجراء التحقيقات وتقييم البيانات الكمية؛
- (هـ) القدرة على إجراء التحقيقات والتفكير المنطقي المجرد، وفهم الفكر النقدي؛
- (و) تذوق الفن والأدب والعلم؛
- (ز) وعي بالقيم الشخصية والاجتماعية وبعملية التحقيق والحكم؛
- (ح) خبرة في مجال إصدار الأحكام القيمية؛
- (ط) مهارات للتخاطب الكتابي والشفوي لطرح وجهات النظر ومناقشتها وإدائها بشكل رسمي وغير رسمي.

جيم - توصيات بشأن جوانب التعليم المهني الأخرى غير التعليم لاكتساب المعارف المهنية

١١- يوصي الفريق باستخدام توجيه الاتحاد الدولي للمحاسبين بشأن التعليم المهني، الوارد في المبدأ التوجيهي التعليمي الدولي رقم ٩، بصيغته المستكملة بالمبدأ التوجيهي التعليمي الدولي رقم ١١، "تكنولوجيا المعلومات في المنهج الدراسي للمحاسبة" والمبدأ التوجيهي الدولي لتكنولوجيا المعلومات رقم ١ المتصل به، "إدارة أمن المعلومات". وهذا المبدأ التوجيهي يقسم التعليم المهني إلى فئات المواضيع التالية:

(أ) المعارف التنظيمية والتجارية؛

(ب) المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

(ج) المعارف في مجال المحاسبة وما يتصل بها من مجالات.

١٢- ووفقاً للمبدأ التوجيهي التعليمي الدولي رقم ٩ للاتحاد الدولي للمحاسبين، تنقسم المعارف التنظيمية والتجارية إلى المواضيع الرئيسية التالية:

(أ) العلوم الاقتصادية؛

(ب) الأساليب الكمية والاحصاءات لأغراض التجارة؛

(ج) السلوك التنظيمي؛

(د) إدارة العمليات؛

(هـ) التسويق؛

(و) والأعمال التجارية الدولية.

١٣- وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، يقضي التوجيه بأن يتوافر على الأقل لدى جميع المحاسبين القانونيين مستوى عام من المعارف المتعلقة بكل من المجالات التالية:

(أ) مفاهيم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالنظم التجارية؛

(ب) المراقبة الداخلية في نظم التجارة القائمة على الحواسيب؛

(ج) المعايير والممارسات الإنمائية الخاصة بنظم التجارة؛

(د) إدارة إقرار تكنولوجيا المعلومات وتنفيذها واستخدامها؛

(هـ) تقييم نظم التجارة القائمة على الحواسيب.

١٤- وبعد اتقان التقنيات الأساسية للتجهيز الإلكتروني للبيانات (كيفية استخدام الحواسيب الصغيرة وبرامج الحواسيب الأساسية، مثل برامج التشغيل وبرامج تجهيز الكلمات وإعداد الصحائف الإلكترونية) ينبغي أن تتكامل دراسة مفاهيم تكنولوجيا المعلومات السالفة الذكر مع دراسة المواضيع المهنية الأخرى.

١٥- ويصف المبدأ التوجيهي الدولي رقم ١ بشأن تكنولوجيا المعلومات مبادئ أمن المعلومات ونهج تطبيق التقنيات الأمنية.

١٦- وفيما يلي المواضيع الرئيسية التي أوصى بها الاتحاد الدولي للمحاسبين فيما يتعلق بالمعارف في مجال المحاسبة وما يتصل بها من مجالات:

(أ) المحاسبة والإبلاغ الماليان؛

(ب) المحاسبة الإدارية؛

(ج) الضرائب؛

(د) قانون الأعمال والتجارة؛

(هـ) مراجعة الحسابات الخارجية والداخلية؛

(و) المالية والإدارة المالية؛

(ز) الآداب المهنية.

١٧- ويوصي الفريق بأن يشمل التعليم المهني أيضاً المحاسبة والإبلاغ البيئيين.

دال - توصية بشأن المنهج الدراسي النموذجي للمعارف المهنية

١٨- لا يشمل المبدأ التوجيهي التعليمي الدولي رقم ٩ للاتحاد الدولي للمحاسبين منهجاً دراسياً مفصلاً للمعارف المهنية. فهدف هذا المبدأ التوجيهي هو توفير إطار عام للمواضيع اللازمة لتعليم الأشخاص الذين يطمحون إلى مزاوله مهنة المحاسب القانوني. وليس الغرض من المبدأ التوجيهي أن يكون توصيفياً. وخلص الفريق إلى أن الكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحتاج إلى أكثر من مبدأ توجيهي عام لتصميم أو تقييم المناهج الدراسية للمحاسبة في مؤسساتها التعليمية. ويرى الفريق أن هناك حاجة إلى منهج دراسي نموذجي يستخدم كمبدأ توجيهي إذا قدر لهذه البلدان يوماً ما أن تثبت أن برامجها التعليمية مشابهة للبرامج في بلدان أخرى. وهناك دول كثيرة أعضاء في الأمم المتحدة ليس في وسعها أن تنشئ آلية كلجنة تعليم خاصة للربط بين احتياجات السوق العالمية وتعليم المحاسبين في بلدانها. غير أن البلدان النامية تواجه حواجز في حالة عدم امتثالها للمعايير العالمية. ولهذا طلب الفريق من الأونكتاد أن يضع هذا المنهج الدراسي النموذجي لينظر فيه أثناء الدورة السادسة عشرة.

١٩- ويوصي الفريق باستخدام المنهج الدراسي النموذجي الوارد في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/6 كنقطة مرجعية إضافية يستند إليها العمل المتصل بالمنهج فيما يتعلق بالمعارف النظرية. وبما أن بعض المواضيع المدرجة في المنهج الدراسي النموذجي والتوجيهات الأخرى ستصبح متخلفة عن عصرها في الأجل الطويل وأن الحاجة قد تدعو إلى إضافة مواضيع ومعلومات أخرى لتمكين المحاسبين القانونيين من العمل في بيئة عالمية سريعة التغير، فسيتعين تعديل المنهج الدراسي النموذجي بحسب الاقتضاء.

٢٠- ويجب التسليم أيضاً بأن المنهج الدراسي النموذجي المفصل هو مجرد نقطة انطلاق لبلد ينشد مواعمة نظامه الخاص بالمعلومات لكي يتفق مع الاحتياجات العالمية. ويجب أن يستند الأشخاص المختصون في كل بلد إلى المنهج الدراسي لوضع برنامج تعليمي وبيان الزمن الذي ستستغرقه دراسة كل مادة. ولا يمكن وضع نظام ترجيحي لمجالات الدراسة على أساس عالمي.

هاء - توصيات بشأن تقييم الكفاءة المهنية (الامتحانات)

٢١- يوصي الفريق باستخدام توجيه الاتحاد الدولي للمحاسبين بشأن تقييم الكفاءة المهنية، الوارد في المبدأ التوجيهي الدولي رقم ٩، بصيغته المستكملة بـ "التقرير عن إدارة الامتحانات" (الدراسة ١ للجنة التعليم). وينص هذا التوجيه على ما يلي:

"يجب أن تكون هناك عملية تقييم ملائمة للكفاءة المهنية أو يجب إنشاء عملية كهذه. وأحد العناصر المطلوبة لعملية تقييم الأفراد الذين ينشدون الحصول على مؤهل هو اجتياز امتحان نهائي تديره الهيئة المهنية أو

السلطة التنظيمية، أو تساهم فيه مساهمة فنية. ويجب أن يكون الامتحان شاملاً وأن يكون جزء هام من الأجوبة فيه كتابياً، وأن ينظم قرب نهاية الشرط التعليمي، وعند الاقتضاء شرط الخبرة".

واو - توصيات بشأن الخبرة العملية

٢٢- يوصي الفريق باستخدام توجيه الاتحاد الدولي للمحاسبين بشأن الخبرة العملية، الوارد في المبدأ التوجيهي التعليمي الدولي رقم ٩، بصيغته المستكملة بورقة المناقشة المعنونة "الخبرة العملية". وينص هذا التوجيه على ما يلي:

"يجب أن يشكل إتمام فترة مناسبة من الخبرة في أداء عمل المحاسبين القانونيين عنصراً من البرنامج السابق للحصول على المؤهل. ويجوز أن تتباين فترة الخبرة وفقاً للاختلافات في البيئة التي يقدم فيها المحاسبون القانونيون خدماتهم. ومع ذلك ينبغي أن تكون هذه الفترة طويلة بما يكفي للسماح للمحاسبين المرتقبين بإثبات اكتسابهم للمعارف والمهارات والقيم المهنية الكافية للعمل بكفاءة مهنية وللاستمرار في التطور طوال مسارهم الوظيفي. وهذا الهدف لا يمكن بلوغه عادة في فترة تقل عن ثلاثة أعوام [أضيف التشديد بحروف بارزة].

وينبغي أن يكتسب المحاسبون القانونيون المرتقبون خبرة في وظائف المحاسبة التي تعتبرها الهيئة التي يتقدمون إليها بطلباتهم مناسبة.

وينبغي أن تكون الخبرة المؤدية إلى المؤهل خاضعة لإدارة وإشراف أفراد المهنة ذوي الخبرة الذين تحددهم الهيئة المهنية أو الهيئة التنظيمية".

زاي - توصية بشأن وضع برنامج للتعليم المهني المستمر

٢٣- يوصي الفريق باستخدام توجيه الاتحاد الدولي للمحاسبين بشأن الخبرة العملية، الوارد في المبدأ التوجيهي التعليمي الدولي رقم ٢، "التعليم المهني المستمر". وفيما يلي أهداف برنامج التعليم المهني المستمر، وفقاً للمبدأ التوجيهي:

"(أ) الحفاظ على المعرفة التقنية والمهارات المهنية التي يملكها [المهنيون] وتحسينها؛

(ب) مساعدة أعضاء المهنة على تطبيق التقنيات وعلى فهم التطورات الاقتصادية وتقييم تأثيرها على عملائهم أو موظفيهم وعلى عملهم الخاص، ومواجهة المسؤوليات المتغيرة والتوقعات؛

(ج) إعطاء المجتمع ككل قدراً كافياً من ضمان تمتع أعضاء المهنة بالمعارف التقنية والمهارات المهنية المطلوبة لأداء الخدمات التي يتعهدون بتقديمها".

٢٤- ويوصي توجيه الاتحاد الدولي للمحاسبين أيضاً بأن يحصل المحاسبون القانونيون على ٣٠ ساعة سنوياً على الأقل من التعليم المهني المستمر حسبما ورد تعريفه أعلاه. وبما أن الحصول سنوياً على هذا الحد الأدنى من التعليم قد يكون غير عملي بالنسبة لكل مهني فقد اقترح أن يكون هناك حد أدنى بديل هو الحصول على مجموع قدره ٩٠ ساعة من أنشطة التعليم المنظم كل ثلاث سنوات. وينبغي أن ترصد الرابطة المهنية أو السلطات التنظيمية الالتزام بهذا التوجيه وأن تنشئ آليات لمواجهة عدم الالتزام، بما في ذلك الإجراء التأديبي.

حاء - توصيات بشأن التقيد بمدونة لقواعد السلوك المهني

٢٥- يوصي الفريق باستخدام "مدونة قواعد سلوك المحاسبين القانونيين" (تتقيح ١٩٩٨) التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين. وتتص هذه الوثيقة على أن: "... أهداف مهنة المحاسبة هي العمل طبقاً لأعلى معايير الجدارة المهنية، وتحقيق أعلى مستويات الأداء، وخدمة المصلحة العامة عموماً وتتطلب هذه الأهداف تلبية أربعة احتياجات أساسية هي: المصداقية والجدارة المهنية وجودة الخدمات والثقة ... ولبلوغ أهداف مهنة المحاسبة هذه يجب أن يلتزم المحاسبون القانونيون بعدد من ... المبادئ الأساسية. وهذه المبادئ الأساسية هي: النزاهة؛ والموضوعية؛ والكفاءة المهنية والعناية الواجبة؛ والسرية؛ والسلوك المهني؛ والمعايير التقنية الملائمة لتأدية الخدمات المهنية".

٢٦- ومن المهم جداً أن تتوافر القيم والمهارات اللازمة التي تميز المهني عن غيره. ولهذا يوصي الفريق بأن تتخذ جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد ما يلزم من إجراءات لكي تضمن اتفاق المعايير الوطنية لمنح مؤهل المحاسبة القانونية والإبقاء عليه مع التوجيه المشار إليه آنفاً. ويعتقد الفريق أن إثبات هذا الاتفاق سيعزز تطوير المهنة على المستوى الوطني وسيدعم في الوقت ذاته الزيادة المستمرة في التجارة في الخدمات المحاسبية عبر الحدود.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

٢٧- قال الرئيس السابق لفريق الخبراء الحكومي الدولي في الدورة الخامسة عشرة أن أعداد الحاضرين في تلك الدورة تعبر عن نفسها: فقد حضر الدورة ١٤٨ خبيراً من ٦٢ بلداً بما فيها بلدان متقدمة ونامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقال إنه يثق أن هذه الدورة الحالية سوف تؤكد أهمية أعمال الفريق كما تتضح من تلك الأرقام في التماس تحسينات دائمة على الصعيد العالمي في المحاسبة والتقارير المالية. وأعاد إلى الأذهان أن الأهداف الرئيسية للفريق هي دعم المعايير الدولية للمحاسبة وأساليب الإبلاغ بأفضل المستويات ومحاولة سد الثغرة بين البلدان في المعرفة والممارسة المتصلتين بالمحاسبة والعمل كمحفّل يمكن فيه لكل البلدان، بغض النظر عن مرحلة التنمية فيها، تبادل الأفكار بشأن قضايا المحاسبة والإبلاغ.

٢٨- وقد قدم الفريق مساهمات هامة إلى مختلف المحافل والمؤتمرات وفي التحركات نحو تحويل مهنة المحاسبة إلى مهنة عالمية حقاً، كما أن الفريق هو الهيئة الرئيسية لتقديم اقتراحات محددة في ميادين المحاسبة البيئية ومؤشرات الكفاءة الإيكولوجية. ويقدم الفريق أيضاً مساهمة كبرى في التقدم في ميدان المحاسبة وأساليب تدقيق الحسابات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢٩- ولكن الأزمات الأخيرة أثرت على الاستقرار الاقتصادي والعمالة والاستثمار في مختلف أنحاء العالم، وبالطبع فإن الاستثمار يسير جنباً إلى جنب مع الكشف الواضح. ولذلك كان على الخبراء دراسة الكشف الصحيح عن صفقات الأطراف ذات الصلة والبنود الخارجة عن الميزانية ومخاطر سعر الصرف الأجنبي وحالات عدم توازن السيولة والمعلومات الجزئية والخصوم الاحتمالية واعتمادات فقد الديون. وضرورة الكشف عن هذه البنود لا يقتصر على البلدان النامية أو على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بل إنها تنطبق أيضاً على عدد من البلدان المتقدمة. إلا أن للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية احتياجات خاصة فعلاً، وينبغي أن تكون لها الحرية في تحديد هذه الاحتياجات، مع العمل سوياً مع البلدان المتقدمة لكفالة الوفاء باحتياجاتها بدلاً من إخضاعها لإجراءات من جانب واحد. ويجب مناقشة هذه الاحتياجات في المحافل الملائمة وليس هناك ما هو أكثر شرعية من فريق الخبراء الحكومي الدولي.

٣٠- وردد أفكار الأمين العام للأونكتاد بقوله إن صياغة المعايير نقطة انطلاق حيوية ولكن لن يكون لها معنى دون الامتثال، والامتثال لا يمكن تحقيقه بدون وجود المهنيين الحاصلين على التعليم والتدريب اللاتقنين لرصد هذا الامتثال.

٣١- وتحدث بوصفه ممثلاً لبلده البرازيل فأكد أن حكومته تؤيد كل المبادرات التي تهدف إلى تحقيق الامتياز في أعمال المحاسبة، بما في ذلك المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وأعلن أن البرازيل عرضت رسمياً استضافة

الاجتماع الأول لمجلس لجنة المعايير الدولية للمحاسبة في الألف التالي والذي سيكون أول اجتماع يعقد في أمريكا اللاتينية على الإطلاق.

٣٢- وقال مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع إن الدروس المستفادة من الأزمة الآسيوية في صدد العلاقة بين الشفافية المالية واستقرار الأسواق المالية تثير بالطبع السؤال عن دور المحاسب في الإصلاح المقترح للهيكل المالي العالمي. والأفكار الثلاثة الرئيسية لهذا الإصلاح هي إقامة نظام المقرض العالمي في الملاذ الأخير، ومحكمة الإفلاس العالمية، وإنشاء هيئة تنظيم مالي عالمية. ورغم أن هذه الأفكار قد لا تكون ممكنة من الناحية السياسية فإن إحدى الطرق التي يمكن بها زيادة الشفافية المالية تتمثل في تنفيذ معايير دولية طوعية للمحاسبة وتدقيق الحسابات. ويمكن للمحاسبين تقديم مساهمة مفيدة في هذا المجال باقتراح طرق تحسين الامتثال لهذه المعايير. ويمكن للاقتراحات أن تشمل التقارير القطرية عن الشفافية المالية (بما في ذلك استعمال رقم قياسي للامتثال) وتطبيق الجزاءات في حالات هبوط الامتثال، وتعزيز دور مدققي الحسابات، وإدماج مطلب الامتثال في الشروط التي يفرضها المقرضون الدوليون.

٣٣- وهناك إدراك متزايد أن الأعمال التجارية لا تقتصر على تحقيق الثروة ولكنها تتصل أيضا بمسؤوليات اجتماعية في قضايا مثل حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة، وأن العولمة وتحرير التجارة قد ولدا آثارا سلبية غير متوقعة، بما فيها عدم الاستقرار المالي. وسيتعين على الأونكتاد العاشر أن يبحث طريقة نشر فوائد العولمة نشرًا أكثر إنصافًا. وكثير من الحلول لهذه المشاكل العالمية يقع في نطاق الخبرة الفنية للمحاسبين. ويمكن أن يساهم المحاسبون في تحسين قواعد الكشف المالية وتحسين إدارة الشركات ووضع تعريف مفيد للمسؤولية الاجتماعية للشركات والتحقق من أمن التجارة الإلكترونية.

٣٤- ويمكن أن يؤدي وضع معيار عالمي للمتطلبات الوطنية لمؤهلات المحاسبين المهنيين أن يساعد على زيادة الإنصاف في عملية العولمة بوضع قواعد منصفة وشفافة وموضوعية للاشتراك في الاقتصاد العالمي. والامتثال للمعايير العالمية - الذي سيكون اختياريًا - يمكن تحقيقه في حالة توفر الموظفين المدربين لتنفيذه. ومن خلال توضيح أوجه النقص في تنفيذ أي معيار عالمي مقبل ومساعدة البلدان على تحسين إمكانية المحاسبة فيها يساعد المحاسبون أيضا على كفاءة توجيه التعاون التقني المقدم من جانب الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية نحو الطلب وليس نحو العرض.

٣٥- ومبادرة وضع هذا المعيار تأتي في وقتها المناسب، خاصة أن منظمة التجارة العالمية في سبيلها إلى اعتماد قواعد بشأن التنظيم المحلي في قطاع المحاسبة. وستكون المبادئ التوجيهية بشأن المؤهلات الفنية استكمالاً لقواعد منظمة التجارة العالمية بتحديد معايير تقنية دقيقة بالتفصيل. وإذا قبلت هذه المبادئ التوجيهية فإنها ستعزز تنسيق شروط التأهيل وستسد الثغرات في النظم التعليمية الوطنية وستخفض تكاليف اتفاقات الاعتراف المتبادل بالشهادات. ورغم أن النهج المتعدد الأطراف يبدو بطيئًا إلى حد ما في بعض الأحيان إلا أنه أثبت أنه أكثر جدارة بالثقة في المدى الطويل من النهج الثنائي.

٣٦- وذكرت رئيسة فرع تنمية المشاريع التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع الخبراء بأنه ليس من المطلوب منهم مناقشة وضع مؤهل أو تفويض عالمي، إذ إن المؤهلات الفنية تعطى عادة على الصعيد الوطني. والهدف بالأحرى هو وضع مبدأ توجيهي شامل يحدد عناصر نظام شروط وطنية يمكن بها للمحاسبين الفنيين العمل في إطار الاقتصاد العالمي، وتعزيز الانسجام بين شروط التأهيل الفنية، وزيادة التجارة عبر الحدود في خدمات المحاسبة.

٣٧- ووصفت بإيجاز الخلفية التاريخية لهذا الجهد حتى الآن. فقالت إن أصوله بدأت في مؤتمر داكار المعني بتنمية المحاسبة الذي عقد في أفريقيا في عام ١٩٩١ والذي اقترح فيه إعطاء قيمة أكبر للشهادات الأفريقية من خلال استعراض مناهج منتقاة وتقديم مساعدة تقنية في حالة عدم الوفاء بالمبادئ التوجيهية الدولية. وفي الدورة الحادية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعقودة في عام ١٩٩٣ قيل إن التعليم المحاسبي، وخاصة في البلدان النامية، لا يتماشى تماما مع الظروف المتغيرة وإن المهنة تحتاج إلى العمل على تضيق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية من خلال توفير معيار عالمي لشروط التأهيل. وجرت بعد ذلك مشاورات لاحقة اشترك فيها خبراء من الجامعات ومن المنظمات المهنية من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأخيراً ذكرت أن المنظمات المهنية الأخرى، مثل المحفل الدولي لرابطات الخبراء الأكتواريين، قد اضطلعت بأعمال مشابهة من أجل وضع مبادئ توجيهية عالمية بشأن التعليم المهني لحماية الألقاب المهنية والجمهور.

٣٨- ووصف الخبير المختص في الأونكتاد خلفية الأعمال المضطلع بها بشأن وضع منهاج دراسي عالمي وأكد على كفاءة أولئك الذين شاركوا في هذه الأعمال وعلى سمو تعاونهم. وعرض الوثيقة "مبدأ توجيهي لوضع منهاج دراسي عالمي للمحاسبة وشروط التأهيل الأخرى" (TD/B/COM.2/ISAR/5) والوثيقة "المنهاج الدراسي العالمي للتعليم المهني للمحاسبين القانونيين" (TD/B/COM.2/ISAR/6) وأكد أنه في حين يوجد اتفاق عام على أنه ليس من الممكن عمليا وجود منهاج دراسي وحيد للتعليم للحصول على المعلومات العامة نظرا للاختلافات الثقافية الكثيرة وغيرها من الاختلافات بين مختلف أجزاء العالم، إلا أنه من المقبول عموماً أنه ينبغي أن يحصل المحاسبون القانونيون على شهادة من جامعة معترف بها أو مستوى معادل من المعلومات. وفي صدد التعليم للحصول على المعرفة المهنية أو الفنية أوضح أن المنهاج الدراسي النموذجي المقترح قد تم وضعه على أساس أفضل الممارسات المتجمعة من كل أنحاء العالم.

الفصل الثالث

موجز الرئيس للمناقشات غير الرسمية

البند ٣ من جدول الأعمال: وضع منهاج دراسي عالمي للمحاسبة وشروط التأهيل الأخرى

٣٩- كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، كي ينظر في هذا البند من جدول الأعمال:

"مبدأ توجيهي لوضع منهاج دراسي عالمي للمحاسبة وشروط التأهيل الأخرى" (TD/B/COM.2/ISAR/5)؛

"المنهاج الدراسي العالمي للتعليم المهني للمحاسبين القانونيين" (TD/B/COM.2/ISAR/6).

ألف - مبدأ توجيهي بشأن المؤهلات المهنية

٤٠- قدمت الأمانة معلومات أساسية موجزة عن هذا البند من جدول الأعمال. ففي مؤتمر دكار المعقود سنة ١٩٩١، كان الفريق قد قيم حالة مهنة المحاسبة في أفريقيا، وخلص إلى أن وضع مقياس معياري عالمي للمؤهلات المهنية من شأنه أن يضيق الفجوة تدريجياً بين المؤهلات المهنية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٤١- واستهل العمل في عام ١٩٩٥ فريق استشاري يضم خبراء من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية، وكذلك هيئات مهنية (رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين) (المملكة المتحدة)، والجمعية العربية للمحاسبين القانونيين، والمحاسبون القانونيون العموميون (كندا)، ومعهد المحاسبين القانونيين لاسكتلندا، والاتحاد الدولي للمحاسبين) ومربين. ويصف المبدأ التوجيهي عناصر نظام لشروط التأهيل، يشمل ما يلي:

(أ) المعارف العامة والمهارات؛

(ب) التعليم المهني (التقني)؛

(ج) الامتحانات المهنية؛

(د) الخبرة العملية؛

(هـ) مدونة قواعد السلوك المهني.

٤٢- ولاحظت الأمانة أن المحفل الدولي لرابطات الاكثواربيين واللجنة الدولية لمعايير التقييم يضطلعان بجهود مماثلة. وتقوم كلتا المنظمتين بوضع مبادئ توجيهية عالمية بشأن تعليم العاملين فيهما والنظر في وضع نظم اعتماد. وأوضحت الأمانة أن الغاية من المبدأ التوجيهي ليست منح "تأهيل عالمي" أو درجة أو شهادة من الأمم المتحدة في علم المحاسبة، لأن هذه الدرجات أو الشهادات تمنح عادة على المستوى الوطني. وإنما وُضع المبدأ التوجيهي لتعزيز التناسق العالمي لشروط التأهيل المهني. ومن شأن تحقيق هذا التناسق أن يسد الفجوة في نظم التعليم الوطنية، ويخفض تكلفة اتفاقات الاعتراف المتبادلة، ومن ثم أن يزيد التجارة في خدمات المحاسبة.

٤٣- ورأى أغلب الخبراء أن المبدأ التوجيهي والمنهاج الدراسي النموذجي يمثلان مساهمة مفيدة في تطوير تعليم المحاسبة عبر العالم. ووصفهما البعض بأنهما يشكلان مساهمة هامة في التجارة والتنمية وفي الاعتراف المتبادل، وأنهما يكملان، بذلك، العمل الذي تضطلع به منظمة التجارة العالمية في تيسير اتفاقات الاعتراف المتبادل. وأشار بعض الخبراء إلى أن منظماتهم كثيراً ما تستخدم المبادئ التوجيهية للفريق العامل من قبيل ورقة الموقف الصادرة مؤخراً بشأن المحاسبة والإبلاغ المالي عن التكاليف والالتزامات البيئية. وقالوا إنهم يعتقدون الأمل نفسه على المبدأ التوجيهي. أما الخبراء الذين يتولون تقييم المؤهلات كجزء من مسؤولياتهم المهنية في منظماتهم فقد وصفوا المبدأ التوجيهي بأنه بالغ الأهمية وأنه "لا غنى لهم عنه".

٤٤- وقال أحد المشاركين إنه يخشى أن يكون من غير المناسب وصف المبدأ التوجيهي بصفة "العالمي" إذا كان البلد الذي يملك أكبر سوق رأسمالية لم يمنحه التأييد. وكانت الحجج المضادة أن معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات التي وضعها كل من اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة والاتحاد الدولي للمحاسبين لم تتل تأييد جميع البلدان ذات الأسواق الرأسمالية الكبيرة، ومع ذلك، لا تزال هذه المعايير تُعرف بـ"المعايير الدولية" في مجتمع الأعمال العالمي؛ ورغم أن بعض البلدان لم تشارك في المشاورات بصفة مباشرة، فقد استعرضت مناهجها الدراسية، وشارك خبراء مطلعون من هذه البلدان في المشاورات. وشكك بعض الخبراء أيضاً في وصف نظام التأهيل بـ"المقياس المعياري". فقالوا إن محتويات المنهاج الدراسي النموذجي لم تسند إليها معاملات ترجيح وإن مستوى الإنجاز لم يحدد كمياً، مما يجعل القياس المعياري عملية بالغة الصعوبة. ورأوا أن مصطلح "المبدأ التوجيهي" أنسب. ووافق معظم الخبراء على الاقتراح، وسلموا بأن عملية الترجيح والتسوية يمكن أن تضطلع بها لاحقاً هيئة تشرف على الامتثال.

٤٥- ورأى بعض الخبراء أن إنشاء مقياس معياري عالمي لمهنة المحاسبة عن طريق منظومة الأمم المتحدة بدلاً من هيئات دولية أخرى كالاتحاد الدولي للمحاسبين أمر يتسم بالأهمية بالنسبة إلى البلدان النامية، التي لا يستطيع بعضها دفع رسم العضوية في منظمات من قبيل الاتحاد الدولي للمحاسبين، أو تحمل تكاليف إرسال خبراءها إلى الاجتماعات المتواترة التي تعقد في لندن أو نيويورك. ولما كانت الأمم المتحدة مفتوحة أمام جميع البلدان، فإن الفريق العامل يستطيع أيضاً الاضطلاع بدور ريادي في تزويد البلدان النامية بالمواد التدريبية وفتح أبواب المهنة أمامها.

٤٦- وفيما يتعلق بمسألة الامتثال للمبدأ التوجيهي، ذكر رئيس الفريق الاستشاري أن المسألة ستناقش في اجتماع تنظمه في لندن رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين في منتصف شهر تموز/يوليه ١٩٩٩.

باء- تعريف المحاسب القانوني

٤٧- اقترح أحد الخبراء في أثناء المناقشات أن يدرج الفريق في المبدأ التوجيهي تعريفا لـ"المحاسب القانوني". واتفق الفريق على التعريف التالي:

"المحاسب القانوني" هو شخص عضو أو مؤهل للعضوية في هيئة مهنية معترف بها لمحاسبين أو مراجعي حسابات، أو معترف به بصفته هذه من قبل هيئة تنظيمية.

جيم- المنهاج الدراسي النموذجي للمحاسبين القانونيين

٤٨- رأى بعض الخبراء أن المنهاج الدراسي النموذجي يمكن أن ينطوي على فائدة كبيرة إذا كان هناك نقص في القدرات في مجال المحاسبة أو في البلدان التي تحتاج إلى إعادة تدريب المحاسبين. وأكد معظم الخبراء أن المنهاج الدراسي النموذجي يلائم جميع البلدان بصرف النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي، ويمثل بذلك أساسا جيدا لمعالجة مسألة الإنصاف في المهنة ويستجيب لمتطلبات العولمة بإنصاف. وقال بعض الخبراء إن المنهاج الدراسي النموذجي سيكون أشمل لو تضمن، مستقبلا، مواضيع من قبيل المحاسبة الحكومية أو محاسبة القطاع العام، والمحاسبة لأغراض الدين العام، وتقييم البرامج أو الأداء. واتفق في وقت لاحق على أن من المستحسن أن تتناول هذه المواضيع منظمات أو هيئات تابعة للأمم المتحدة تتصدى بصفة أساسية لمثل هذه المواضيع. وأشار بعض الخبراء أيضا إلى أن هذه المواضيع خارجة عن نطاق ولاية الفريق العامل، إذ إن قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي ٦٧/١٩٨٢ يحصر اختصاص الفريق في المحاسبة والإبلاغ الخاصين بالشركات. بيد أنه اعترف بأن محاسبي الشركات ينبغي أن تتوافر لديهم بعض الدراية الأساسية بمحاسبة القطاع العام وقواعد المحاسبة الإسلامية.

٤٩- وتساءل الخبراء أيضا عما إذا كان من الممكن إسناد معاملات ترجيح للوحدات النموذجية في المنهاج الدراسي وإدراج جدول أو برنامج زمني كجزء من النموذج. واتفق معظم الخبراء على أن المنهاج الدراسي النموذجي يمثل نقطة مرجعية أو "نقطة انطلاق" وأن المسؤولين عن التربية ووضع اللوائح يمكنهم إدراجه في مناهجهم الوطنية على اختلافها، وإسناد معاملات ترجيح للوحدات النموذجية، ووضع برنامج أو جدول زمني إن رأوا ضرورة لذلك.

٥٠- واتفق معظم الخبراء على أن المنهاج الدراسي النموذجي هو وثيقة تحتاج إلى التحديث على فترات زمنية مناسبة، لأن بعض المحتويات قد يدركه العفاء ويصبح من اللازم إدراج بعض المواضيع الجديدة استجابة للتغيرات

التكنولوجية وغيرها. وطلب بعض الخبراء إلى الفريق العامل أن ينهض بهذه المهمة. إلا أن خبيراً آخر أبدى خشيته من أن تكون هذه المسؤولية مرتكزة على افتراض أن الفريق سيظل قائماً إلى ما لا نهاية.

البند ٤ من جدول الأعمال: مسائل أخرى

ألف- التقييم الذاتي لطريقة عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

٥١- أوضحت الأمانة، في معرض تقديمها لهذا البند، أن مجلس التجارة والتنمية طلب إلى الفريق إجراء تقييم ذاتي لطريقة عمله بغية دعم المشاورات الجارية بشأن فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المعنيين بقانون المنافسة وسياساتها، وبالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٥٢- واقترحت الأمانة أن يقوم الفريق بما يلي: (أ) فحص أنشطته بالقياس إلى ولايته؛ (ب) تقديم اقتراح حول كيفية تحسين طريقة عمله. وكان معروضا على الفريق موجز كتابي عن ولايته كما وردت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٢/٦٧:

(أ) تقديم مساهمة إيجابية في وضع المعايير على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ب) اتخاذ تدابير مناسبة لضمان إمكانية المقارنة بين البيانات التي تكشف عنها الشركات عبر الوطنية؛

(ج) العمل كهيئة دولية تتولى النظر في مسائل المحاسبة والإبلاغ التي تقع ضمن نطاق عمل اللجنة بغية تحسين توافر المعلومات التي تكشف عنها الشركات عبر الوطنية وإمكانية المقارنة بينها؛

(د) استعراض التطورات في ميدان المحاسبة والإبلاغ الدوليين بما في ذلك عمل الهيئات المسؤولة عن وضع المعايير؛

(هـ) التركيز على تحديد الأولويات (الخاصة بالعمل)، مع مراعاة احتياجات البلدان الأم والبلدان المضيفة، ولا سيما احتياجات البلدان النامية؛

(و) استشارة الهيئات الدولية التي يعتبرها مختصة في المسائل المتصلة بوضع معايير دولية للمحاسبة والإبلاغ، واستيضاح آراء الأطراف المعنية؛

(ز) تقديم تقارير إلى لجنة الشركات عبر الوطنية (التي أصبح اسمها الآن لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك) عن الخطوات الجديدة الواجب اتخاذها ابتغاء إحراز الهدف الطويل الأجل المتمثل في تحقيق التناسق الدولي في ميدان المحاسبة والإبلاغ.

٥٣- وكان أمام الفريق أيضا موجز عن نواتجه وعن الأنشطة التي اضطلع بها خلال دوراته الثلاث الأخيرة، بما في ذلك مسائل المحاسبة، وعن المنشورات ومشاريع التعاون التقني وحلقات العمل المنبثقة عن أعماله:

(أ) المسائل التي نوقشت:

- ١١' كشف المصارف التجارية عن بياناتها؛
- ٢٢' المحاسبة لأغراض الامتيازات الحكومية؛
- ٣٣' التسعير التحويلي؛
- ٤٤' الامتثال للمعايير الدولية المحاسبة؛
- ٥٥' المحاسبة وتقديم التقارير المالية عن التكاليف والمسؤوليات البيئية؛
- ٦٦' المنهاج الدراسي النموذجي والشروط المتعلقة بالمؤهلات المهنية؛

(ب) المنشورات:

- ١١' استعراض مسائل المحاسبة والإبلاغ الدوليين لعام ١٩٩٦؛
- ٢٢' مسؤوليات المحاسبين ومراجعي الحسابات وتبعاتهم؛
- ٣٣' كشف المصارف عن البيانات المالية: وقائع جلسات منتدى؛

(ج) المشاريع وحلقات العمل:

- ١١' مشروعان قطريان في مجال إصلاح المحاسبة وإعادة التدريب عليها: أذربيجان وأوزبكستان؛

٢٢ ثلاث حلقات عمل إقليمية بشأن البيئة جمعت ٢٥ بلدا.

باء- فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بوصفه محفلا حكوميا دوليا ذا قاعدة عريضة

٥٤- ذكر العديد من خبراء البلدان النامية والبلدان المتقدمة أن الفريق العامل هو الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة التي تعنى بتحقيق التناسق؛ وهو المحفل العالمي الوحيد الذي يلتقي فيه ممثلو الحكومات والهيئات المهنية؛ ومن ثم فهو الفرصة الوحيدة السانحة للبلدان النامية كي تدلي برأيها في ميدان يهيمن عليه القطاع الخاص وبضع شركات عبر وطنية. واعترف أيضا بأن القواعد الدولية للمحاسبة تخدم، بصفة رئيسية، الاقتصادات المتطورة والبلدان المتقدمة. ولم تبدأ اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة إلا منذ عهد قريب النظر في كيفية جعل القواعد الدولية تعبر بصورة أفضل عن حالة البلدان النامية، ولذلك فمن المهم دعم عمل الفريق. كما أن الإرشادات التي تضعها الهيئات الخاصة موجّهة للشركات الكبيرة في حين أن الجهات الفاعلة الرئيسية في البلدان النامية هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٥٥- ولاحظت البلدان النامية أن دور القطاعين العام والخاص في مجال المحاسبة يختلف من بلد إلى آخر. ففي العديد من البلدان المتقدمة، يؤدي القطاع الخاص دورا رئيسيا في وضع معايير المحاسبة. أما في البلدان النامية فتضطلع الحكومات بدور رئيسي. وأوضح عدد من الخبراء أن قواعد المحاسبة في بلدانهم تتخذ شكل الصكوك القانونية، وأن الحكومة هي التي تتولى وضع هذه الصكوك. وأكدوا أن الفريق هو بمثابة محفل يتيح لأعضاء الوفود الحكومية الإدلاء بآرائهم، وأنه ينبغي أن يساهم في تحسين فهم دور الحكومة. وقالوا إن الممثلين الحكوميين لا يحق لهم، على حد علمهم، أن يشاركوا في الاجتماعات التي تعقدها منظمات أخرى، كالاتحاد الدولي للمحاسبين، الذي هو هيئة خاصة. وأشاروا إلى أن مسؤولي القطاعين العام والخاص يحظون بتمثيل أوسع في الفريق منه في أي منظمة دولية أخرى.

جيم- تركيز أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وأثرها

٥٦- وصف العديد من الخبراء بالتفصيل كيف تستفيد الجهات التي تضع اللوائح والمعايير والحكومات من ورقات المعلومات الأساسية التي يدها الفريق والمناقشات التي يجريها والاستنتاجات التي يتفق عليها والمبادئ التوجيهية التي يصدرها. وعندما توصل الفريق إلى توافق في الآراء حول مسائل المحاسبة ونشر إرشاداته، غدت هذه الإرشادات معالم ونقاطا مرجعية تهتدي بها البلدان النامية عند وضع معاييرها. ومن بين الأمثلة الكثيرة التي سيقى ما يلي:

(أ) لم تصدر بعد نشرة ترقى إلى مستوى نشرة تطوير علم المحاسبة في أفريقيا؛ فقد ساعدت هذه النشرة بلدان المنطقة على تقييم الحالة في البلدان المجاورة؛

(ب) كان العمل المتعلق بالمحاسبة لأغراض الامتيازات الحكومية في الخدمات العامة مفيداً ووثيق الصلة بشواغل البلدان النامية، وقدم لها ما لم تجده في أي مكان آخر؛ واتسم الموضوع بالأهمية بالنسبة إلى البلدان النامية لأن الامتيازات استخدمت لاجتذاب المستثمرين الأجانب ولأن الحكومات كانت بحاجة إلى وسائل لرصد أدائها؛

(ج) ساعدت الإرشادات المتعلقة بكشف المصارف التجارية عن بياناتها المالية عدداً من البلدان في وضع لوائحها الخاصة؛ واعتمدت الإرشادات في أفريقيا الوسطى كأساس لإعادة صياغة وتنقيح البيانات المالية التي اعتمدتها اللجنة المصرفية لأفريقيا الوسطى؛

(د) ساهم الفريق في المجالات التي لم تدخلها هيئات القطاع الخاص بسبب أولوياتها الأخرى؛ واعتُبرت المحاسبة البيئية مجالاً هاماً للتنمية المستدامة في البلدان النامية؛

(هـ) اجتذبت حلقات العمل الخاصة بالمحاسبة البيئية العديد من المشاركين من ٢٥ بلداً؛ وتقوم الجامعات والهيئات المهنية بإدراج المواد التدريبية في برامجها التدريبية؛ وعمدت المصارف ووزارات المالية وأسواق الأوراق المالية إلى إعادة النظر في متطلباتها في مجال المحاسبة البيئية بعد مشاركتها في حلقات العمل؛

(و) ازدادت أهمية الفريق مع الأزمة الآسيوية، التي أثبتت أهمية الشفافية في الكشف عن الحسابات المالية في سياق تعزيز الأمن المالي الدولي؛

(ز) إن مشروع المبدأ التوجيهي المتعلق بالمؤهلات المهنية والمنهاج التعليمي النموذجي أتاح للمعاهد المهنية فرصة الاطلاع على منهاج دولي لا منهاج قائم على النهج المتبع في بلد آخر.

٥٧- وقال خبير من أحد التجمعات الإقليمية إنه لئن كان الفريق متفقاً على الأهداف المنشودة فقد تضاربت فيه الآراء حول طريقة تحقيق هذه الأهداف. واعترف بأن ثمة حاجة إلى تبادل الآراء مع البلدان الأخرى على نحو مثمر وجوهري ووثيق الصلة بالموضوع. وأردف قائلاً إن قوة الأمم المتحدة تكمن في قدرتها على جمع عدد كبير وطائفة واسعة من الدول. وفريق الأمم المتحدة هو المحفل العالمي الوحيد الذي يلتقي فيه ممثلون حكوميون بمختصين آخرين في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات. وتتسم معظم الأفرقة الأخرى بعضوية محدودة، مما يجعل من الصعب في معظم الحالات على البلدان النامية والناشئة أن تشارك على قدم المساواة. وذكر أن عدداً من الخبراء يرون أن من المنطقي أن يظل للأونكتاد ضلع في هذا المجال وأن لفريق الأمم المتحدة دوراً يؤديه في المستقبل. وقال إن التركيز في الوقت الحاضر ينبغي أن يظل على تبادل المعلومات وإعداد ورقات مواقف تقدم إرشادات طوعية. وينبغي تنسيق

الأنشطة مع اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة والاتحاد الدولي للمحاسبين ومع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأوجز حديثه قائلاً: "نعتقد أنه ينبغي أن نؤسس على الخبرة المكتسبة على مر ١٦ عاماً. ومن دون هذا الفريق سنفقد جانباً من الخبرة ونتراجع خطوة إلى الوراء".

٥٨- وثمة بلدان آخران لم يشاطراه هذا الرأي بشكل كامل. فقد أشار أحد الخبراء إلى أنه أصغى باهتمام شديد لجميع الكلمات، ويبرز منها أن هناك اتفاقاً عاماً على أهمية العمل الذي يفترض أن يؤديه الفريق. وقال إن بلده يمكنه أيضاً الموافقة على وجهة النظر هذه. كما أن العديد من البلدان المتقدمة تؤيد كل التأييد الفكرة القائلة إن للأمم المتحدة دوراً تؤديه في ميدان معايير المحاسبة والإبلاغ هذا. ولكنه تساءل "ما هو أفضل سبيل إلى تحقيق هذه الأهداف؟" وأشار إلى أنه لم يسمع من المتحدثين السابقين إلا سبباً واحداً لضرورة وجود الفريق كهيئة ألا وهو أنه الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة التي يتاح فيها للبلدان النامية الاتصال وتبادل الآراء مع البلدان المتقدمة. وقال خبير من البلد نفسه إن جانباً كبيراً من العمل الذي أداه الفريق في السنوات الأخيرة هو، على ما يبدو، تكرار للعمل المنجز في أماكن أخرى، بما في ذلك ما يتعلق بالمحاسبة البيئية.

٥٩- وأوضح خبير آخر أن الهدف من المشروع الخاص بالمحاسبة البيئية هو توليف العمل الذي تضطلع به جهات أخرى وكذلك سد الثغرات. فعلى سبيل المثال، لئن كان المعيار الجديد الذي وضعه الفريق بشأن المخصصات والطوارئ يغطي جانباً من الموضوع فإنه لا يغطي جوانب أخرى ويغفل رسملة التكاليف البيئية. وأشار إلى أن المشروع يمثل ذروة العمل الذي بدأه الفريق في أواخر الثمانينات، وأن الفريق كان بلا منازع رائداً في هذا الموضوع في ذلك الوقت. والواقع أن هذا المشروع حمل المعهد المهني الوطني في بلده على إجراء بحوث في هذا الموضوع. وختاماً، قال إنه يعتقد أن المشروع البيئي مثال جيد على نوع المشاريع التي ينبغي أن يعنى بها الفريق تحديداً والتي يحظى فيها بقيمة مضافة. وهو لا يزال من بين المواضيع التي تمنحها هيئات وضع المعايير أهمية ثانوية في الوقت الحاضر بدلاً من أن توليها أهمية أولية. وأعرب عن اعتقاده أن هذا الأمر في سبيله إلى التغير وأن الفريق لا يسعه إلا أن يغبط لذلك.

٦٠- واستأنف خبير آخر الحديث فقال إنه لا يعتقد أن مناقشة المواضيع في أفرقة مختلفة وبين خبراء مختلفين يمثل ازدواجاً في العمل. فالاتحاد الدولي للمحاسبين ليس هيئة حكومية دولية، وأعضاء اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة ليسوا موظفين حكوميين مسؤولين عن وضع المعايير أو اللوائح. وعندما يناقش الفريق أموراً مماثلة فهذا يعني أن واضعي المعايير يبحثون مسائل التنفيذ والممارسة. وقال إنه يتفهم رأي البلدان المتقدمة التي تشكك في دور الفريق ولكنه لا يقبله لأن هذا الفريق يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على اعتماد أحدث ممارسات المحاسبة وعلى التعلم من البلدان المتقدمة. وأضاف قائلاً إنه يدرك أن بعض البلدان المتقدمة لا تستفيد كثيراً من دورات الفريق بيد أن البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية يمكن أن تتعلم الكثير، وأحد السبل التي تستطيع من خلالها البلدان المتقدمة تقديم المساعدة هو نقل معارفها بدلاً من توفير الدعم نقداً. وأوضح أن المهمة التي يجب الاضطلاع بها في الاقتصادات الانتقالية هي مساعدة العقول التي اعتادت على نظام هيكلي جامد على التكيف مع

نظام سوقي المنحى. وأكد أن الاقتصادات الانتقالية استفادت كثيراً من الفريق ومن المجموعات والهيئات المهنية الأخرى ولكنها لا تزال بحاجة إلى دعم الفريق.

٦١- وتلا أحد الخبراء المقتطف التالي من رسالة وردت من البنك الدولي بشأن مستقبل الفريق. "إن العالم بحاجة إلى محفل يضم القطاعين العام والخاص للتوصل إلى فهم مشترك لأوجه الترابط بغية الوفاء بالتحديات التي يطرحها الهيكل المالي الدولي الناشئ. والفريق هو الهيئة الوحيدة التي توفر محفلاً متوازناً وشاملاً تستطيع فيه البلدان النامية أن تدلي برأيها الذي كثيراً ما تتغاضى عنه بلدان العالم الأول". وكرر الخبير نفسه أيضاً اقتباساً من ملاحظاته السابقة حرصاً على تجنب سوء فهم حول التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية: "للبلدان النامية والاقتصادات الانتقالية احتياجات في ميدان معايير المحاسبة والإبلاغ المالي. إلا أنه ينبغي أن تتاح لها الفرصة كي تفصح عن احتياجاتها وتعمل جنباً إلى جنب مع البلدان المتقدمة بغية الوفاء بها، بدلاً من الاكتفاء بإبلاغها بكيفية الوفاء بها، وذلك من وجهة نظر من يقرر إبلاغها، حصراً. ولا بد من مناقشة هذه الاحتياجات في المحافل المناسبة، وليس ثمة محفل أوسع نطاقاً وأكثر تمثيلاً ومن ثم أكثر شرعية من الفريق".

٦٢- ثم طلب الرئيس إلى نائبه أن يتلو رسالة أخرى وردت من أحد البلدان بشأن التقييم الذاتي: "إن أعمال الفريق في الدورتين الأخيرتين، الرابعة عشرة والخامسة عشرة، تبين أن دور الفريق قلص بصورة بالغة. إذ فقد الفريق جانباً كبيراً من أهميته بسبب انخفاض مستوى مشاركة الهيئات المسؤولة عن وضع المعايير في البلدان المتقدمة. وفي الوقت نفسه، يظل جانب التنمية محدوداً للغاية في النقاش الأكاديمي حول المواضيع، وهو أمر ينادى بعيداً جداً أحياناً عن الشواغل الأصلية للبلدان النامية. وختاماً، لم ينجح الفريق في رأينا في إيجاد نفس جديد على النحو الموصى به في مؤتمر ميدراند. ونحن لا نعتقد أن من المستصوب أن يواصل عمله بالصورة الحالية".

دال - الآثار المقبلة

٦٣- ذكر عدة خبراء أن الفريق يمكن أن يكون جسراً أو صلة وصل بين المنظمات التي تضع المعايير الدولية والبلدان النامية.

٦٤- ووضع أحد الخبراء أثر الفريق في سياق عدم إمكانية الفصل بين السلام والرخاء. وقال إن المحاسبة لئن كانت أداة إدارية فعالة فإنها تمثل قبل كل شيء عاملاً من عوامل دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وأكد أن نجاح الأنشطة الإنمائية الأخرى يتوقف إلى حد بعيد على المحاسبة. وطلب توفير الموارد للفريق لا لتعزيز سير أعماله اليومية فحسب وإنما أيضاً لتوسيع نطاق نشاطه إلى البلدان التي تحتاج إليه فعلاً. وتساءل عما إذا كان يتعين أن يذكر الجميع بأنه لا سبيل إلى ضمان النمو الاقتصادي المستدام ما لم يتوافر هيكل متين في مجال المحاسبة وما لم تمتلك مهنة المحاسبة الكفاءة والخبرة. وأوضح أن معظم المؤسسات الدولية تقف نفسها على الجوانب الكلية من الشؤون المالية، ووحده الأونكتاد ينظر في الجوانب الجزئية أو في المسائل المالية على مستوى المؤسسات.

هاء- مقترحات لتحسين طريقة عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

٦٥- أعرب عدد من الخبراء عن قلقهم إزاء اختزال مدة الدورات من أسبوعين إلى سبعة أيام، ثم إلى خمسة أيام، ثم إلى ثلاثة أيام. ونظرا إلى التكاليف المترتبة، فإنه ليس من السهل على البلدان النامية أن تبرر حضورها إذا كانت الدورة لا تستغرق سوى يومين أو ثلاثة أيام. ورأى خبراء آخرون من البلدان النامية أن تقليص جدول الأعمال إلى مسألة واحدة متعلقة بالمحاسبة أدى إلى تحديد إرشادات الفريق وأثره. كما حال ذلك دون وفاء الفريق بجانب من جوانب ولايته، ألا وهو استعراض التطورات في الميدان، بما في ذلك عمل الهيئات المسؤولة عن وضع المعايير.

٦٦- وخلال الكلمات الكثيرة التي أُلقيت، قُدم عدد من المقترحات البناءة لتحسين طريقة عمل الفريق:

(أ) إطالة مدة الدورات؛ وزيادة عدد بنود جدول الأعمال؛

(ب) تخطيط جداول الأعمال قبل الدورات بعدة سنوات؛

(ج) ينبغي أن يشير مجلس التجارة والتنمية إلى مواضيع المحاسبة التي تحقق فائدة أكبر للبلدان النامية في سياق عمل الأونكتاد؛

(د) زيادة الاتصال بين الأمانة والخبراء المنتخبين؛

(هـ) تحسين الشفافية في تعيين الخبراء في اللجان، على أن يستمر هؤلاء الخبراء في تزويد الخبراء المنتخبين بالمعلومات؛

(و) ضمان أن يكون لكل دولة عضو منتخبة مجلس وطني لمعايير المحاسبة؛

(ز) عقد المزيد من حلقات العمل الإقليمية في أفريقيا لمتابعة ما أنجزه الفريق؛

(ح) تجهيز المنشورات بسرعة أكبر بغية نشر الاستنتاجات والمبادئ التوجيهية المتفق عليها بصورة جيدة التوقيت.

واو- دور الكشف عن بيانات المحاسبة في الأزمة المالية التي ألمت بشرق آسيا

٦٧- استعرض الخبراء أيضا الدراسة المعنونة "دور الكشف عن بيانات المحاسبة في الأزمة المالية التي ألمت بشرق آسيا: الدروس المستفادة؟". وقد أُجريت الدراسة بناء على طلب الفريق في دورته الخامسة عشرة. واستعرضت الدراسة التي أعدها خبير استشاري مستقل ممارسات المحاسبة الفعلية في ٩٠ مصرفا وشركة من أكبر المصارف والشركات في ستة بلدان آسيوية.

٦٨- وخلصت الدراسة إلى أنه إذا كانت الأزمة تعزى إلى ضعف الهياكل المالية، وإلى التحرير المالي والمضاربة، فإنه كان من الممكن اكتشاف القروض المالية المفرطة في وقت أبكر لو أُتيحت معلومات موثوقة بشأن المحاسبة، مما كان سيسمح باتخاذ إجراءات تصويبية وربما تقليص حجم الأزمة. وشددت الأمانة على أن ممارسات المحاسبة الوطنية قورنت بالمعايير الدولية لأن هدف الدراسة هو تحديد مجال التحسين. وأكدت أن العديد من الكيانات المشمولة بالدراسة كانت تتقيد، على الأرجح، بالقواعد الوطنية.

٦٩- وأعرب العديد من الخبراء عن اتفاقهم مع استنتاجات الدراسة. وقدم بعضهم وقائع إضافية تؤيد الاستنتاجات، فبينوا معلوماتهم الوثيقة عن بعض البلدان في المنطقة ومارسوا ممارسات البلدان التي كابدت الأزمة المالية بممارسات البلدان التي تجنبها. فعلى سبيل المثال، رأى بعض الخبراء أن البلدان التي لا تكتفي بمصارفها المركزية بمراقبة اقتراض القطاع العام بالنقد الأجنبي وإنما تراقب أيضا اقتراض القطاع الخاص بالنقد الأجنبي كانت في وضع أفضل لمواجهة الأزمة. وعلق بعض الخبراء قائلين إن بعض المقرضين ربما أغرتهم ضخامة العوائد فاجتنبوا، عن علم، إجراءات تقييم المخاطر عند تقديم القروض إلى المؤسسات التي عصفت بها الأزمة. وأفاد الخبراء أيضا بأن بعض مراجعي الحسابات ربما خرجوا عن أصول العمل وآداب المهنة وأصدروا آراء غير محكمة في مجال مراجعة الحسابات بغية الحفاظ على نصيبهم في السوق المنكمشة لخدمات مراجعة الحسابات، وهو ما تدل عليه عمليات الاندماج الأخيرة بين الشركات الدولية الرائدة في مجال المحاسبة.

٧٠- وأشار بعض الخبراء إلى أن ممارسات المحاسبة والإبلاغ الخاصة بالأرباح والخسائر بالنقد الأجنبي في بعض البلدان المشمولة بالدراسة قد تكون مختلفة عن معايير المحاسبة الدولية. وعزوا ذلك إلى إدخال بعض الحكومات تغييرات على سياستها النقدية، مما أفضى إلى خسائر أو أرباح استثنائية. فقد سمحت هذه الحكومات للمؤسسات بالانحراف عن ممارسات معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في الاعتراف بالخسائر والأرباح في فترة المحاسبة التي وقعت فيها هذه الخسائر أو الأرباح، وبإسنادها بدلا من ذلك إلى عدة فترات محاسبة. وأبلغ بعض الخبراء الفريق بالإجراءات التي اتخذتها مؤخرا بعض البلدان المشمولة بالدراسة لتتقيح ممارساتها في مجال المحاسبة والإبلاغ، مثل الإبلاغ المجزأ وزيادة الكشف عن الأدوات المالية.

٧١- ورأى خبير من بلد آسيوي أن منهجية البحث ونتائج الدراسة مفيدة للغاية وأن وزارته عمدت إلى ترجمة الدراسة إلى لغة البلد للتمكن من إجراء دراسات مماثلة عن مؤسسات البلد. ووجد خبير آخر أن الدراسة تشوبها

عيوب فنية ووعده بإرسال تعليقاته. واقتُرح أيضا أن تُحذف من النص بعض العبارات المقتبسة عن خبراء ماليين غربيين، وأن تبقى الدراسة تحت المسؤولية الرئيسية لمؤلفها.

زاي- التطورات الأخيرة في المنظمات الدولية الأخرى

٧٢- اختتم هذا البند من جدول الأعمال بعرضين استغرقا عشر دقائق قدمهما ممثل كل من اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فوصف ممثل اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة الهيكل المقترح الجديد للجنة. وقال إن الغاية الرئيسية من التغييرات المقترحة هو العمل على نحو أوثق مع واضعي المعايير الوطنية والاستجابة لاتساع الاهتمام باللجنة. وسيكون الهيكل الجديد مكونا من مجلس موسع يضم ٢٥ منظمة عضوا مقارنةً بالأعضاء الحاليين البالغ عددهم ١٣ عضوا. وستحل لجنة دائمة لوضع المعايير مؤلفة من ١١ فردا محل مختلف اللجان التوجيهية المخصصة لمواضيع شتى. وستتلقى هذه اللجنة المساندة من لجنة استشارية لوضع المعايير ستؤدي دور قناة الاتصال مع واضعي المعايير الوطنية الذين لا يتسنى لهم المشاركة بصفة مباشرة في أعمال لجنة وضع المعايير بسبب حجمها المحدود.

٧٣- وبيّن ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأساس المنطقي للمبدأ التوجيهي الحالي الخاص بإدارة الشركات. وقال إن إدارة الشركات هي أحد العناصر الرئيسية لتحسين الكفاءة الاقتصادية، وينطوي ذلك على مجموعة من العلاقات بين الجهاز الإداري للشركة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها وغيرهم من أصحاب المصلحة. وتوفر إدارة الشركة أيضا الهيكل الذي يتيح تحديد أهداف الشركة، وسبل تحقيق هذه الأهداف ورصد الأداء. وأوضح أن درجة تقيد الشركات بالمبادئ الأساسية للإدارة السليمة تمثل عاملا متزايدا الأهمية لقرارات الاستثمار. ومن شأن التقيد بممارسات الإدارة السليمة للشركات أن يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين، ويمكن أن يخفض تكلفة رأس المال، وأن يحدث في نهاية المطاف تدفقات رأسمالية أكثر استقرارا. وأردف قائلا إن المبدأ التوجيهي يتضمن مبادئ حول حقوق المساهمين، ومعاملتهم المنصفة، ودور أصحاب المصلحة في إدارة الشركة، والكشف عن البيانات والشفافية، ودور المجلس.

٧٤- وأبلغ ممثل المفوضية الأوروبية الخبراء بآخر المستجدات في المفوضية. فقال إن الاتحاد الأوروبي اعتمد نهجا جديدا إزاء تحقيق التناسق في المحاسبة. ويكمن العنصر الأساسي لهذه الاستراتيجية في السماح للجهات الأوروبية الفاعلة على الصعيد العالمي بتوحيد بياناتها المالية على أساس المعايير المحاسبية الدولية. وخلال عام ١٩٩٨، قامت ست دول أعضاء باتخاذ تدابير أو وضع تشريعات تجيز لشركات معينة إعداد بياناتها المالية الموحدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية. وستقدم المفوضية في وقت لاحق من هذا العام اقتراحا بتعديل التوجيه الرابع بشأن الحسابات السنوية على نحو يسمح للدول الأعضاء بأن تجيز المحاسبة القيمة لبعض الأصول والخصوم المالية. وأصدرت المفوضية أيضا اقتراحا يتضمن زيادة قدرها ٢٥ في المائة في العتبات الخاصة بتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة. وهذا التعريف الذي يستند إلى صافي رقم الأعمال وإجمالي الميزانية الختامية ومتوسط عدد المستخدمين يتسم بالأهمية لأنه يجيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينطبق عليها التعريف الاستفادة من

إعفاءات معينة تتعلق بصفة رئيسية بنطاق الكشف عن البيانات واشتراط مراجعة الحسابات. وستنشر المفوضية هذا العام توصية بشأن المسائل البيئية في الإبلاغ المالي. وستأخذ هذه التوصية في الاعتبار الأعمال التي سبق أن أنجزها المنتدى الاستشاري للمحاسبة ولجان من قبيل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمحاسبة والإبلاغ. وأخيراً، أنشأت المفوضية لجنة تعنى بمراجعة الحسابات، وهي تقوم باستعراض المعايير الدولية القائمة بشأن مراجعة الحسابات وتطبيقها في سياق الاتحاد الأوروبي، ودراسة النظم الخاصة برصد نوعية مراجعة الحسابات في الدول الأعضاء، وبحث مجموعة من المبادئ الأساسية المتعلقة بالاستقلالية. وشارك الاتحاد الأوروبي أيضاً في عدد كبير من مشاريع المساعدة التقنية المتصلة بالمحاسبة ومراجعة الحسابات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

الفصل الرابع

البيانات الختامية

٧٥- قالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن حكومة الولايات المتحدة لم تؤيد الورقة غير الرسمية بشأن الكشف عن المحاسبة في الأزمة المالية التي ألمت بشرق آسيا لأنها تتضمن عددا من العيوب الفنية. ولاحظت أيضا أن الاستشهاد ببيانات أدلى بها مسؤولون في حكومة الولايات المتحدة لا يمثل تأييدا للوثيقة.

٧٦- وقال ممثل اليابان، مشيرا إلى نفس الورقة غير الرسمية، إنه لا يمكن النظر إليها على أنها تمثل آراء أمانة الأونكتاد أو الفريق العامل أو المشاركين في الدورة، وإنما هي تعبر حصرا عن الآراء الشخصية لمؤلفها.

٧٧- وقال ممثل تونس إنه يوافق تماما على الحجج المبينة في الرسالة الواردة من موظف البنك الدولي والتي استُشهد بها في الجلسات غير الرسمية. وأوضح أنه يؤيد، في الوقت نفسه، اعتماد شكل من أشكال التقييم السنوي لعمل الفريق العامل من أجل زيادة فعاليته. ورأى أيضا أن الفريق العامل يمكن أن يكون ذا فائدة أكبر إذا ما أولى مسألة "التسويق" ذاتها مزيدا من الاهتمام.

الفصل الخامس

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٧٨- افتتح الدورة يوم الأربعاء ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ السيد نلسون كارفالهو (البرازيل) رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الخامسة عشرة.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٩- في الجلسة العامة الافتتاحية المعقودة يوم الأربعاء ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩، انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: السيدة أليسيا ياروغا (بولندا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد دومينيكو دا إمبولي (إيطاليا)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٨٠- في الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/COM.2/SAR/4). وكان نص جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- وضع منهاج دراسي عالمي للمحاسبة وشروط التأهيل الأخرى

٤- مسائل أخرى

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة

٦- اعتماد تقرير الفريق الحكومي الدولي العامل عن دورته السادسة عشرة

دال- وضع منهاج دراسي عالمي للمحاسبة وشروط التأهيل الأخرى

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٨١- اعتمد الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، استنتاجاته وتوصياته المتفق عليها بشأن هذا الموضوع (انظر الفصل الأول). واتفق أيضا على أن يوجز الرئيس المناقشات غير الرسمية بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر الفصل الثالث).

هاء- مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٨٢- اتفق الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية، على أن يوجز الرئيس أيضا المناقشات غير الرسمية المتعلقة بالمسائل التي أثّرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال (انظر الفصل الثالث).

واو- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٨٣- اتفق الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية، على إحالة جدول الأعمال المؤقت لدورته السابعة عشرة (الوارد في المرفق الأول) إلى لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك.

زاي- اعتماد تقرير الفريق الحكومي الدولي العامل عن دورته السادسة عشرة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٨٤- اعتمد الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية أيضا، مشروع تقريره (TD/B/COM.2/ISAR/L.1)، وأذن لنائب الرئيس-المقرر بوضع التقرير في صيغته النهائية على ضوء وقائع الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ٤- مسائل أخرى
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة التالية
- ٦- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور*

١- حضر الدورة خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	سويسرا
إثيوبيا	شيلي
الأردن	الصين
إسبانيا	غابون
أكوادور	فرنسا
ألمانيا	الفلبين
أوغندا	قبرص
أوكرانيا	كازاخستان
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الكاميرون
آيرلندا	كندا
إيطاليا	كوبا
باكستان	كوستاريكا
البرازيل	كينيا
البرتغال	لاتفيا
بلجيكا	لبنان
بنما	ليتوانيا
بنن	ماليزيا
بولندا	مدغشقر
بيرو	مصر
بيلاروس	المغرب
تايلند	المكسيك
تونس	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلند الشمالية
الجمهورية التشيكية	موريشيوس
جنوب أفريقيا	نيبال
رواندا	نيجيريا
رومانيا	الهند
سري لانكا	هنغاريا
السنغال	الولايات المتحدة الأمريكية
السودان	اليابان

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/COM.2/ISAR/INF.2.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة الوحدة الأفريقية

٣- وكانت المنظمة الدولية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة التجارة العالمية

٤- وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ممثلاً في الدورة.

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الغرفة التجارية الدولية
المعهد العالمي لمصارف الادخار

٦- وحضرت الدورة المنظمات التالية بدعوة خاصة من الأمانة:

منظمة المحاسبة ومراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الإسلامية
الجمعية العربية للمحاسبين القانونيين
المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين
المحاسبون العموميون المعتمدون في كندا
غرفة مراجعي الحسابات في كازاخستان
رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين
معهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا
اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة
الاتحاد الدولي للمحاسبين
الاتحاد الدولي للمحاسبين الناطقين بالفرنسية
المعهد الماليزي للمحاسبين
المجلس الروسي لمراجعي الحسابات

الضيوف

السيدة كارولين أغيستام، أستاذة مساعدة، كلية التجارة في كوبنهاغن
السيد دانييل كابسو، محاسب قانوني، الرئيس السابق لنقابة المحاسبين القانونيين في الكامبيرون
السيد رافي كاتباليا، خبير مختص
السيدة آن لوفت، أستاذة، كلية التجارة في كوبنهاغن
السيد كاسبار مولر، شريك، شركة Ellipson Management
السيدة كورين أولييه، جامعة جنيف
السيد رامون خ. دي رينا، خبير مختص
السيدة بتينا روغ، جامعة جنيف
السيد جانات سيزديكوف، أستاذ في المحاسبة، جامعة KIMEP، كازاخستان
السيد سوبكو فاسيل، أستاذ، جامعة الاقتصاد الوطنية، كييف، أوكرانيا
السيد بيتر والتون، أستاذ، كلية الدراسات التجارية العليا، جامعة جنيف
السيدة ألين فيغو تيكو، جامعة جنيف

- - - - -